

إعتراف بلجيكا بالدولة الفلسطينية

Belgium's Recognition of the Palestinian State

د. راسم بشارات

Dr. Rassem Bisharat

تاريخ الإستلام: 2022/04/05 تاريخ القبول: 2022/06/01 تاريخ النشر: 2022/07/30

الملخص

تبحث هذه الدراسة في امكانية قيام الحكومة البلجيكية بالاعتراف بالدولة الفلسطينية قبل نهاية ولايتها في منتصف عام 2024، من خلال استغلال الفقرة الخاصة بالقضية الفلسطينية التي تضمنتها اتفاقية فيفاليدي، وخاصة مسألة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، والدور الذي تقوم به مختلف الاحزاب والقوى السياسية البلجيكية كالحزب الاشتراكي وحزب الخضر وحزب العمال البلجيكي بمطالبة الحكومة البلجيكية تنفيذ بنود الاتفاق، وقيادة توجهات في البرلمان المحلية، البرلمان الفلاماني والوالوني وبرلمان بروكسل العاصمة والبرلمان الفيدرالي، باصدار قرارات تطالب الحكومة الفيدرالية بفرض عقوبات على اسرائيل والاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة.

اعتراف بلجيكا سيجر اعتراف دول اخرى في اوربا، في مقدمتها دوقية لوكسمبورغ وايرلندا الشمالية، على غرار ما حصل مع البرازيل عندما اعترفت بدولة فلسطين نهاية عام 2010 وتبعتها معظم دول قارة امريكا الجنوبية. وهذا، حسب ما يطالب به عدد من قيادات الاحزاب البلجيكية، سيخلق توازنا داخل اروقة الاتحاد الاوروبي في التعاطي مع القضية الفلسطينية، وما يمكن له من تداعيات قد تلجم السياسة الاسرائيلية تجاه الاراضي الفلسطينية، وفي مقدمتها وقف الاستيطان وعدم الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة اسرائيل وفرض الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حكومة اسرائيل، ومن الممكن لبلجيكا بالتعاون مع لوكسمبورغ وايرلندا الشمالية والسويد قيادة توجه يشبه التوجه الاوروبي الذي نشهده حاليا في فرض مقاطعة شاملة على روسيا بسبب حربها مع اوكرانيا، بهدف اجبار الحكومة الاسرائيلية على الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية والانسحاب من الاراضي الفلسطينية بما فيها القدس.

كلمات مفتاحية: بلجيكا، فلسطين، اتفاق فيفاليدي، اسرائيل.

Abstract

This study examines the prospect of the Belgian government to recognize the Palestinian State before the end of its current mandate in mid-2024, based on the paragraph on the Vivaldi agreement of September 2020. It also discusses the role played by the various Belgian political parties and forces pushing the Belgian government to implement the terms of the agreement. These political groups also led the work in local parliaments, the Flemish, the Walloon and the Brussels-Capital Parliaments, and the Federal Parliament to push the Federal government to impose sanctions on Israel and recognize an independent Palestinian State.

Belgian recognition might encourage other European countries especially Luxembourg and North Ireland to take a similar step and recognize an independent state of Palestine. Furthermore, the recognition of Palestine is expected to create a more balanced position within the European Union regarding the Palestinian issue. It is also expected to have an immediate positive impact on Israel behavior toward the Palestinians and will help to stop settlement building and expansion and might push Israel to take a step forward and recognize the state of Palestine. Belgium can work with other countries and lead for a more active role of the EU to address the Israeli occupation and impose sanctions like those imposed on Russia for its war against Ukraine. It is widely believed that the recognition is the only way that will push Israel to withdraw from the Palestinian territories, including Jerusalem.

Key words: Belgium, Palestine, Vivaldi Accord, Israel.

تقديم

تبلغ مساحة الاراضي البلجيكية 30.528 كيلو متر مربع، ويبلغ عدد سكانها 11,521,238 نسمة حسب احصائية عام 2021 ، نسبة عالية من البلجيك تصل الى 58 بالمائة يتبعون للكنيسة الكاثوليكية، يليهم المسلمون الذين يشكلون 6% في مقدمتهم المغاربة ويليهم الاتراك، ويوجد واحد بالمائة بروتستنت وأقل من نصف بالمائة ينتمون للديانة يهود، والبقية لا يتبعون اي دين (Wikipedia).

نظام الحكم ملكي دستوري فيدرالي، ويحكم الدولة سبع حكومات، احداها فيدرالية مركزية وست حكومات محلية، اضافة الى اربع برلمانات؛ البرلمان الفيدرالي ، البرلمان الفلاماني، البرلمان الهولندي، وبرلمان بروكسل العاصمة. وتنقسم الاراضي البلجيكية الى ثلاثة أقاليم تضم 10 محافظات ولكل محافظة عاصمة صغرى، والاقاليم هي إقليم فلاندرن، إقليم والونيا وإقليم العاصمة بروكسل.

الحكومة الحالية في بلجيكا جاءت بعد تعسر شديد استمر خمسة عشر شهرا نتيجة عدم اتفاق الاحزاب على تشكيل حكومة تمثل الاغلبية في البرلمان البلجيكي الذي انتخب في 2019/6/5، وما جرى حتى تشكلت الحكومة الحالية هو التوصل لاتفاق بين احزاب يمين الوسط ممثلين بالحزب الليبرالي والحزب الديمقراطي المسيحي، مع احزاب اشتراكية ويسارية وهي الحزب الاشتراكي وحزب الخضر. هذا الاتفاق عرف بتحالف فيفالدي، فرضت فيه الاحزاب الاشتراكية . ولأول مرة . فقرة تخص فلسطين في الاتفاقية، بحيث اشار احد بنود الاتفاق الى انه يجب العمل على الاعتراف بدولة فلسطين وفرض عقوبات على اسرائيل في حال تطلب الأمر ذلك، وهو ما تطالب به الاحزاب الاشتراكية البلجيكية حالياً، سواء تلك الاحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي او تلك التي تقف خارجه.

من هذا المنطلق، تبحث هذه الدراسة في فرضية قيام الحكومة البلجيكية بالاعتراف بالدولة الفلسطينية قبل نهاية ولايتها في منتصف عام 2024، الموعد الدوري للانتخابات البرلمانية البلجيكية. اليات تنفيذ هذه الفرضية على الارض تأتي من خلال توحيد الجهود الفلسطينية، بتمثيلها الدبلوماسي وجاليتها التي تكبر يومياً، مع القوى والاحزاب البلجيكية المناصرة والداعمة للقضية الفلسطينية لتحقيق هذا الاعتراف وانتزاعه قبل منتصف عام 2024، من خلال استغلال الفقرة الخاصة بالقضية الفلسطينية التي تضمنتها اتفاقية فيفالدي، وخاصة مسألة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وهو ما سيجر الى اعتراف دول اخرى في اوربا، في مقدمتها دوقية لوكسمبورغ وايرلندا الشمالية، على غرار ما حصل مع البرازيل عندما اعترفت بدولة فلسطين نهاية عام 2010 وتبعتها معظم دول قارة امريكا الجنوبية. وهذا بلا شك سيخلق توازناً داخل اروقة الاتحاد الاوروبي في التعاطي مع القضية الفلسطينية، وما يمكن له من تداعيات قد تلجم السياسة الاسرائيلية تجاه الاراضي الفلسطينية وفي مقدمتها وقف الاستيطان وانسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية وفرض الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حكومة اسرائيل، ومن الممكن لبلجيكا بالتعاون مع لوكسمبورغ وايرلندا الشمالية والسويد قيادة توجه داخل الاتحاد الاوروبي يشبه التوجه الاوروبي الذي نشهده حالياً في فرض مقاطعة شاملة على روسيا بسبب حربها مع اوكرانيا، وهذا التوجه يهدف الى اجبار الحكومة الاسرائيلية على الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية والانسحاب من الاراضي الفلسطينية بما فيها القدس.

وتجادل هذه الدراسة، باستخدام المنهجية التحليلية، في فرضية انتزاع اعتراف المملكة البلجيكية بالدولة الفلسطينية، من خلال تسليط الضوء على نقاط القوة والفرص التي تعزز الفرضية جنباً الى جنب مع نقاط الضعف والتهديدات التي تؤثر على نجاحها. كما وتعتمد الدراسة على المنهجية التاريخية، من خلال دراسة توجهات القوى والاحزاب السياسية البلجيكية لصالح القضية الفلسطينية، ومدى تمسكها باتفاقية فيفالدي ومطالبها تنفيذ البنود الخاصة بالقضية الفلسطينية، ومن ثم الخروج بالاستنتاجات التي تدعم الفرضية.

امام القيادة الفلسطينية فرصة قوية تتمثل باستغلال الحالة التعاطفية الكبيرة السائدة في بلجيكا لتحقيق انتصار دبلوماسي اصبح ممكنا، خاصة وان رفض الحكومة البلجيكية الاعتراف قد يؤدي الى اسقاط الحكومة، كما انه يغطي على المزاودين على السلطة الفلسطينية والمعارضين لها تشكيكا وتجريحا من خلال اتهامات كثيرة بفشل الدبلوماسية الفلسطينية وفشل سفارات دولة فلسطين في تحقيق اي تقدم دبلوماسي ملموس في الراي العام الاوروبي الشعبي والرسمي، وهو ما سيشكل نصرا حاسما ورفعا لاسهم القيادة الفلسطينية امام الهجمة الشرسة التي تتعرض لها منذ فترة.

تشكيل الحكومة البلجيكية

أبصرت الحكومة البلجيكية النور فجر العشرين من سبتمبر عام 2020 بعد تعسر شديد استغرق خمسة عشر شهرا إثر اتفاق ائتلافي اطلق عليه اتفاق فيفالدي، وتكون الائتلاف الحكومي من احزاب يسار ويمين وسط، له 87 نائبا من اصل 150 نائبا هي مجموع اعضاء البرلمان التي يتشكل منها البرلمان الفيدرالي البلجيكي، وقد تم التوافق على الكساندر دي كرو الذي ينتمي الى الحزب الليبرالي MR ليكون رئيسا للحكومة. وتكون الائتلاف الحزبي من سبعة احزاب في مقدمتها الحزب الاشتراكي PS الناطق باللغة الفرنسية وله 21 نائبا و الحزب الاشتراكي Vooruit الناطق باللغة الفلامانية وله 9 نواب بمجموع 30 نائبا، يليه الحزب الليبرالي MR الناطق بالفرنسية وله 14 نائبا والحزب الليبرالي Open Vld الناطق بالفلامانية وله 12 نائبا بمجموع 26 نائبا. ثم حزب الخضر Ecolo الناطق بالفرنسية وله 13 نائبا وحزب الخضر الفلاماني Groen وله 8 نواب بمجموع 21 نائبا، واخرها الحزب المسيحي الديمقراطي CDV الناطق باللغة الهولندية وله 12 نائبا (Chini, 2020).

مواقف الاحزاب التي تشكلت منها الحكومة الحالية تعتبر متقدمة عند اليساريين ومعتدلة عند يمين الوسط تجاه القضية الفلسطينية، فالحزب الاشتراكي يرى انه لا يمكن الوصول الى حل للصراع الفلسطيني الاسرائيلي الا عبر وجود دولتين ديمقراطيتين مستقلتين، ولهما الحق في العيش في سلام وامان ضمن حدود مقبولة ومعترف بها من قبل الطرفين ويتم احترامها. ويرى حزب الخضر ان الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية هو تحرك ضروري في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وذلك لاعادة التاكيد على اهمية الاعتراف بالقانون الدولي وبحقوق الفلسطينيين. فيما يتمنى الحزب الليبرالي وجود دولتين في حدود امانة ومعترف بها، عبر عنها رئيس الوزراء الاسبق شارل ميشيل، الذي يتولى حاليا منصب رئيس المجلس الاوروبي، ووزير خارجيته ديدي رينديريز، بان على بلجيكا الاعتراف بدولة فلسطين ولكن في الوقت المناسب، وهما يدينان بشكل دائم الاستيطان الاسرائيلي. أما الحزب المسيحي الديمقراطي فيرى ان حل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي يمر بالضرورة بالاعتراف بمكانة وشرعية الشعبين، وهو ما يتباين مع المواقف الجيدة بالنسبة للقضية الفلسطينية لعدد من قيادات الحزب، بالاضافة الى عدد من نواب رؤساء البلديات والذين ساهموا بشكل فعال في قيام علاقات تعاون مع البلديات الفلسطينية (بلعاوي، 2019).

اتفاق فيفالدي تضمن بندا تفصيليا، لأول مرة في تاريخ الحكومات البلجيكية يتعلق بالقضية الفلسطينية، حول الرغبة للعمل من أجل السلام في فلسطين، ويتم ذكره بوضوح في إعلان التشكيل الحكومي. وعبر المشاركون عن عدم الرضى من انتظار تحرك جميع الدول الأوروبية لتطوير سياسة حازمة تجاه انتهاكات القانون الدولي من قبل الحكومة الإسرائيلية، داعين الى انه ومن الآن فصاعداً، ستتقدم بلجيكا مع الدول الأوروبية الأخرى ولكن دون انتظار توافق، حيث ستعمل الحكومة الجديدة على تحسين سياسة تمييز البضائع، أي أن المنتجات التي لا تأتي من إسرائيل بل من المستعمرات الإسرائيلية، التي يمثل وجودها العقبة الأولى امام تنمية الاراضي الفلسطينية المحتلة، ستعامل بشكل مختلف على الاراضي البلجيكية. كما ويؤكد الاتفاق على فرض العقوبات على اسرائيل في حالة اقدامها على ضم أي جزء من الأراضي الفلسطينية، وختتم البند بأن يتضمن الاتفاق الاعتراف بدولة فلسطين في الوقت المناسب (Accord de gouvernement , 2020)

توجهات الرأي العام الرسمي والشعبي البلجيكي تجاه القضية الفلسطينية

على اثر الاحداث التي شهدتها الاراضي الفلسطينية في منتصف العام الماضي، وخاصة الاحداث في مدينة القدس في المسجد الأقصى والشيخ جراح وسلوان، وما تبعه من عدوان اسرائيلي على قطاع غزة ومقتل المئات من المدنيين، بدأت المؤسسات والاحزاب الاشتراكية واليسارية بالمطالبة بما يلي:

- فرض العقوبات ضد اسرائيل وصانعي القرار الإسرائيليين المرتبطين بسياسة الاحتلال بشكل سريع وفوري.
- دعوة بلجيكا الى المبادرة داخل مؤسسات الاتحاد الاوروي لانشاء تحالف مع بعض الدول الاوروية لتنفيذ مسار حل الدولتين.
- حظر دخول منتجات المستوطنات بتاتا إلى السوق الاوروية.
- الاعتراف الفوري بدولة فلسطين.

الحالة التي عاشتها وتعيشها بلجيكا هذه الايام هي حالة غير مسبوقة في التأييد والتعاطف مع القضية الفلسطينية، ومن السهل في ظل هذا الوضع موافقة الراي العام البلجيكي على اي خطوة لصالح القضية الفلسطينية، واقل هذه الخطوات هو الاعتراف بدولة فلسطين. ويتضح التعاطف الكبير الذي شهدته بلجيكا خلال الفترة الماضية بما يلي:

على المستوى الحكومي والحزبي البلجيكي

وزيرة خارجية بلجيكا صوفي ويلميس، الحزب الليبرالي المشارك في الحكومة، صرحت بأن عمليات التهجير التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية، واستهدافها المدنيين تتعارض مع القانون الدولي ولا يمكن القبول بها، وازافت بأن بلجيكا تطالب مرارا وتكرارا من إسرائيل وقف أنشطتها الاستيطانية، وعمليات الهدم والطرود التي تتعارض مع القانون الإنساني الدولي، وتعرض بشكل واضح إمكانية حل الدولتين للخطر. وفي بيان للخارجية البلجيكية عبرت فيه عن قلقها من تصاعد التوترات في القدس

الشرقية معتبرة ان عمليات اخلاء الفلسطينيين في الشيخ جراح غير قانونية بموجب القانون الدولي ويجب ان تتوقف (ويلمس 2021).

تبنى البرلمان الفيدرالي، بأغلبية ساحقة، قرارا ينص على تبني إجراءات مناهضة لضم إسرائيل لأراض فلسطينية محتلة، قدمه النائبان من حزب الخضر سيمون موتكين و ووتر دي فريندت، صوت معه 101 نائبا وامتنع 39 نائبا عن التصويت ولم يعارضه اي نائب. وفي حيثيات القرار، طالب البرلمان الحكومة البلجيكية بأخذ زمام المبادرة، سويا مع الدول التي تشاركها مواقفها على الصعيد الأوروبي، لمنع إسرائيل من تنفيذ مخططاتها بضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما وطالب الحكومة بلعب دور قيادي على الصعيد الأوروبي لبلورة سلسلة من الاجراءات المناهضة للضم في حال أقدمت إسرائيل عليها (Ahren, 2020)

أما برلمان اقليم بروكسل، فقد صوت بتاريخ 28 مايو 2021 على قرار تقدم به نواب من الحزب الاشتراكي وحزب الخضر والحزب الديمقراطي المسيحي، ونال تأييد 44 نائبا ومعارضة 25 وامتناع 15 نائبا عن التصويت، وطالب القرار من حكومة اقليم العاصمة بروكسل العمل لدى الحكومة الفيدرالية من أجل الاعتراف بالدولة الفلسطينية، على حدود عام 1967 ووفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 177/43، والعمل بنشاط داخل المجلس الأوروبي حتى يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً دائماً ورائداً من اجل انجاح عملية السلام في الشرق الأوسط، كما وطالب القرار دولة إسرائيل بإنهاء سياسة الاستعمار والضم بما في ذلك في القدس الشرقية وعلى وجه الخصوص في حي الشيخ جراح، وإنهاء الحصار الاقتصادي والعسكري المفروض على قطاع غزة. ودعا الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات على دولة إسرائيل وملاحقة صانعي القرار فيها، بالإضافة الى وسم المنتجات القادمة من المستوطنات الإسرائيلية (Parlement Bruxellois, 2021)

البرلمان الفلاماني البلجيكي سبق البرلمان الالوني وبرلمان بروكسل في تبني قرار، بتاريخ 11 كانون الثاني 2018، يدعو الحكومة الفلمنكية الى حث الحكومة الفيدرالية على الاعتراف دون قيد أو شرط بالدولة الفلسطينية، وأشار القرار الى انه يمكن للدعم الفلمنكي في الاعتراف أن يساعد في بدء حركة دولية تبث حياة جديدة في محادثات السلام وبالتالي تساهم في تحقيق حل الدولتين (Vlaams Parlement, 2018)

حزب العمال البلجيكي دعا الاتحاد الاوروبي والحكومة البلجيكية لوقف دعم اسرائيل وفرض عقوبات سياسية واقتصادية عليها. فيما طالب مالك بن عاشور، النائب الفيدرالي عن الحزب الاشتراكي، الحكومة البلجيكية والاتحاد الاوروبي اتخاذ اجراءات صارمة ووضع قائمة عقوبات ضد سياسة ضم الاراضي الفلسطينية وتعميق اجراءات التمايز لاستبعاد المستوطنات الاسرائيلية من العلاقات الثنائية بين اسرائيل وبلجيكا والاتحاد الاوروبي، كما وطالب الحكومة البلجيكية بالتنفيذ السريع لاتفاق الحكومة والاعتراف بدولة فلسطين من قبل بلجيكا والاتحاد الاوروبي (وكالة وفا أ، 10 مايو 2021)

النائب الفيدرالي البلجيكي عن حزب الخضر سيمون موتكان، طالب عبر بيان للحزب، بفرض عقوبات على إسرائيل على الصعيد الدولي وعلى صعيد بلجيكا ضد سياساتها وممارساتها الأخيرة في القدس، مطالبا الحكومة البلجيكية الالتزام باتفاق الائتلاف الحكومي واتخاذ المزيد من الاجراءات تجاه المستوطنات الاسرائيلية، والتميز بين اسرائيل والاراضي المحتلة بحظر الواردات من المستوطنات ووسم بضائعها، ودعا البيان الى الاعتراف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية (Moutquin, 2020)

رئيس كتلة حزب العمال في البرلمان الفلاماني البلجيكي، النائب جوس ده هايس اعلن عن كل دعمه وتضامنه لنضال الشعب الفلسطيني، واكد على ان ما يحدث في فلسطين وإسرائيل اليوم ليس "صراعا" بين طرفين متساويين، وليس صراعا بين اليهود والمسلمين. وليست معركة بين الإرهابيين وإنفاذ القانون، مطالبا بقطع العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل (D'Haese, 2021). النائب الفيدرالي غيوم ديفوسيه دعا لفرض عقوبات على اسرائيل، واصفا اياها بالنظام الإسرائيلي القمعي، وذلك خلال جلسة استجواب لوزيرة الخارجية صوفي ويلمس في جلسة عامة في البرلمان الفيدرالي، قائلا بأنه "قد حان الوقت لفرض عقوبات على النظام الإسرائيلي القمعي، وما نشاهده مما يحدث في فلسطين تقشعر له الأبدان من طرد وتهجير واستفزازات وعنف، ولا يمكن ان يكون هناك حل دائم دون عدالة ودون تطبيق القانون الدولي". (Defosse, 2021)

على المستوى الاكاديمي:

على اثر الممارسات الاسرائيلية في القدس والعدوان على غزة اصدرت اكبر ثلاث جامعات بلجيكية مرموقة بيانات تأييد للحقوق الفلسطينية ورفضاً للممارسات الاسرائيلية التي تتعارض مع القانون الدولي وتنتهك حقوق الفلسطينيين، من حيث الاعتداءات التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية في القدس والشيخ جراح والاعتداء على غزة ومقتل الاطفال والنساء والشيخوخ وتدمير المباني السكنية المدنية، وطالبت بالاعتراف الرسمي بفلسطين وفرض عقوبات على اسرائيل وتعليق تجارة الاسلحة ما بين الاتحاد الاوروبي ودولة الاحتلال الاسرائيلي ومقاطعتها اقتصاديا.

بيان جامعة بروكسل الحرة بفرعها الوالوني والفلاماني، ULB و VUB، رفض التعاطي مع الاحداث الجارية في فلسطين على اساس انها صراع بين قوتين متساويتين، ودعا الى الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وطالب القيادة البلجيكية والدولية الى عدم التغاضي عن الانتهاكات الاسرائيلية للقانون الدولي، مطالبا بوقف العنف الاسرائيلي ضد الفلسطينيين وانهاء الاحتلال الاسرائيلي والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير (Universite Libre de Bruxelles, 2021)

اما بيان جامعة غنت، الذي وقع عليه 1300 عضو في الجامعة من اساتذة وموظفين وطلبة، فقد ادان وبشدة عدم اتخاذ الحكومة البلجيكية والاتحاد الأوروبي أي تحرك سياسي ضد الانتهاكات

الصارخة للقانون الدولي من قبل إسرائيل، ومشروع المستوطنات غير القانونية والقوانين التمييزية ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

كما واستنكر التهديد الأخير بالتهجير القسري للعائلات الفلسطينية في الشيخ جراح، والاعتداء على المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك، والقمع العنيف للاحتجاجات الفلسطينية داخل أراضي 1948 وخارجها، وقصف السكان المهشمين بالكامل في غزة. ودعا البيان الجميع للتعبير عن دعمهم للشعب الفلسطيني والاعتراف بحقه في الحرية وتقرير المصير وابداء فرض العقوبات والمقاطعة ضد إسرائيل طالما أنها تواصل سياساتها الاستعمارية (Gent University, 2021)

بيان جامعة لوفن دعا الى الاعتراف الرسمي بفلسطين وفرض عقوبات على إسرائيل بسبب انتهاكها لحقوق الإنسان، واجبارها على الدفع لسداد تكاليف البنية التحتية التي دُمّرت خلال العمليات العسكرية، والممولة أصلاً من قبل الاتحاد الأوروبي، وطالب بالتعليق الفوري لكل أنواع تجارة الاسلحة القائمة بين الاتحاد الاوروبي واسرائيل، ومقاطعة وسحب الاستثمارات من المؤسسات والشركات الإسرائيلية المتواطئة مع نظام الفصل العنصري والمستفيدة منه، داعياً المؤسسات الأكاديمية البلجيكية والأوروبية الى مقاطعة وسحب الاستثمارات من المؤسسات الأكاديمية، والباحثين الإسرائيليين المتواطئين مع نظام الفصل العنصري، والمستفيدين منه (KU Leuven, 2021)

على مستوى المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني

الجمعيات والمؤسسات المتضامنة مع القضية الفلسطينية تنضوي جميعها ضمن مظلة واحدة يطلق عليها تسمية اللجنة التنسيقية الأوروبية للجان والجمعيات والمؤسسات الداعمة لفلسطين في بلجيكا ECCP، ومن أشهر الجمعيات التي تشكل منها التنسيقية هي جمعية الصداقة البلجيكية الفلسطينية التي تقوم بغالبية الأنشطة المؤيدة للقضية الفلسطينية.

اللجنة التنسيقية الأوروبية للجان والجمعيات والمؤسسات الداعمة لفلسطين ECCP وجهت رسالة لرئيس المجلس الأوروبي السيد شارل ميشيل ولرئيسة المفوضية الأوروبية السيدة أورسولا فون دير لين ورؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بتاريخ 29 يونيو 2020، طالبتهم فيها باتخاذ إجراءات فورية حال قررت إسرائيل بسط سيادتها على أي جزء من الضفة الغربية، منها إعادة النظر في اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وعدم توقيع اتفاقية مع إسرائيل بشأن مشاركتها في برنامج الدعم التكنولوجي Europe Horizon، وركزت الرسالة على قسمين من اتفاقية الشراكة.

الأول: الفصل الخاص بالجمارك والتجارة الحرة في اتفاقية الشراكة، وكيف يمكن أن يظل قابلاً للتطبيق بمجرد أن تضم إسرائيل أي جزء من مجموعة المستوطنات غير الشرعية تحت سيادتها الكاملة ثم تقوم بدمجها بالكامل في اقتصادها.

الثاني: مسألة اتفاقيات البحث والتكنولوجيا لها نفس الأساس المنطقي، وإذا تم ضم أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، فلا توجد طريقة للتحقق مما إذا كانت نتائج مشاريع البحث والتطوير التكنولوجي "اتفاقية الشراكة التكنولوجية" التي ستشارك فيها إسرائيل ستستخدم في المستوطنات، حيث يأتي هذا القلق البالغ بالإضافة إلى تلك المتعلقة باستخدام إسرائيل المزدوج لبرامج أبحاث الاتحاد الأوروبي للاستخدام العسكري، وبالتالي، تواطؤ الاتحاد الأوروبي مع جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (صدى الاعلام، 29 يونيو 2020).

جمعية الصداقة البلجيكية الفلسطينية، التي يندرج ضمنها أكثر من 40 مؤسسة وجمعية وعضء برلمان بلجيكا، دعت المجتمع الدولي إلى التحرك العاجل من اجل ضمان حماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وطالبت الحكومة البلجيكية بادانة الممارسات الاسرائيلية التي تمثلت في اقتحام المسجد الأقصى والاعتداء على المصلين، ومخطط التهجير القسري للفلسطينيين في حي الشيخ جراح في القدس المحتلة، وطالبت الحكومة البلجيكية باعادة النظر في جميع شراكاتها مع إسرائيل في أقرب وقت ممكن، والاخذ بعين الاعتبار التوصيات التي صدرت عن منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها الأخير الذي يشهد على واقع الفصل العنصري، وفرض عقوبات على إسرائيل حتى تمتثل لالتزاماتها كقوة احتلال (وكالة وفا ب، 2021).

جمعية التضامن البلجيكية لها فروع في معظم المدن الرئيسية البلجيكية نشطت في قضية الشيخ جراح والاقصى وارتفعت وتيرة نشاطاتها ابان الحرب على غزة، ودعت لتظاهرات ووقفات منددة بالعدوان الاسرائيلي في معظم مدن بلجيكا، وللجمعية فروع في المدن الرئيسية البلجيكية لبيج، أنتويرب، غنت، شارلوار، ايسدن، نامور، لوفن، روزلارا، بالإضافة الى المقر الرئيسي في بروكسل.

أما مؤسسات إنتال، وأنتويرب لفلسطين، وكوماك، و رد فوكس فقد دعت إلى وقفات احتجاجية وطلبت الحكومة البلجيكية باتخاذ اجراءات ضد اسرائيل ووقف الاعتداءات. ووجهت مؤسسة شباب من اجل فلسطين رسالة الى وزيرة الخارجية صوفي ويلميس حول طرد عائلات فلسطينية من منازلها في القدس الشرقية طلبت فيها ادانة الحكومة لعمليات التهجير القسري المخالف للقانون الدولي والذي يرتقي لجرائم حرب.

منظمة 11.11.11، الناطقة بالفلامانية ونظيرتها CNCD-11.11.11 الناطقة بالفرنسية*، وهي عبارة عن مجموعة من المنظمات تهدف الى تعزيز عالم عادل ومستدام، ونشر التعليم المستمر والملتزم بالتضامن الدولي في المجتمع البلجيكي، وتعمل على تحقيق تلك الاهداف من خلال تنظيم مشاريع كل عام لتمويل حوالي خمسين برنامجاً إنمائيًا في البلدان الفقيرة في الجنوب، تنسيق حملات توعية السكان البلجيكين بتحديات المواطنة العالمية والتضامن، وإشراك السياسيين من خلال أعمال المناصرة. وقد نجحت بالتعاون مع حلفائها من المنظمات البلجيكية ومع الاحزاب اليسارية البلجيكية، باستخدام اتفاقية التحالف الحكومي ومطالبة الحكومة بتنفيذ بنودها، في اجبار الحكومة البلجيكية على اصدار قرار بوسم بضائع المنتجات الواردة من المستوطنات الاسرائيلية لتمييزها عن البضائع

القادمة من اسرائيل والعمل على استبعادها من جميع الاتفاقيات السياسية والمالية والاقتصادية مع اسرائيل، وذلك في 29 اكتوبر 2021، الامر الذي خلق ازمة مع اسرائيل وقامت على اثره بالغاء اجتماع نائب وزير الخارجية الاسرائيلي ايدان رول مع وزارة الخارجية والبرلمان الفيدرالي احتجاجا على القرار (11.11.11, 2021)

* 11.11.11 هي منظمة "مظلة التضامن الفلاماني الدولي" وهي منظمة غير حكومية تعددية للتعاون الإنمائي، لها تحالفات مع اقوى 60 منظمة بلجيكية ولها حوالي 2000 متطوع في 330 مجموعة محلية بلجيكية.

الجالية اليهودية في بلجيكا ودورها في التأثير على البلجيك

على الرغم من صغر حجم الجالية اليهودية في بلجيكا والتي تقل عن النصف بالمائة من عدد سكان بلجيكا، الا ان تأثيرها في الحياة السياسية والاقتصادية البلجيكية واضحاً جداً، اذ يبلغ عدد افراد الجالية اليهودية في بلجيكا ما يقارب 42 الف، يتركزون في مدن انتويرب (عاصمة الاقتصاد والماس)، بروكسل، شارلوار، واترلو، ولييج. وهناك اعداد اقل في مدن ارلون، غنت، اوستند، وكنوك. مدينة انتويرب تضم حوالي 20 الف اي ما يقارب نصف عدد اليهود في بلجيكا (Visit Flanders)

يدير اليهود 5 صحف في بلجيكا ولهم 45 كنيس، منها ثلاثة صحف في انتويرب، وثلاثون كنيس في المدينة نفسها، كما ولهم 9 مدارس 7 منها في انتويرب واثنتان في بروكسل، وينشطون في الاحزاب الليبرالية ويمين الوسط مثل حزب ال NV-A الذي يراسه رئيس الحكومة الاسبق شارل ميشيل منهم النائب ميخائيل فريليش الذي يرأس جمعية اصدقاء اسرائيل التي طالبت البلجيك باعتماد منظمات فلسطينية كمنظمات اهابية قبل أشهر، وحزب الاصلاح MR Mouvement réformateur ومنه كانت رئيسة الوزراء السابقة ووزيرة الخارجية الحالية اليهودية صوفي ويلميس.

المؤسسات اليهودية في بلجيكا تنقسم الى قسمين رئيسيين، مؤسسات دينية، مؤسسات سياسية وتشكل القسم الاكبر من الداعمين لدولة الاحتلال، وللجالية اليهودية سبعة مراكز بحثية ومتاحف تزيد من تأثيرها على الراي العام البلجيكي وتؤدي الى مزيد من الدعم والتأييد لدولة اسرائيل بين فئات الشعب البلجيكي ومثقفيه. المؤسسات السياسية الداعمة لدولة الاحتلال تنضوي تحت اسم Comite de Coordinations des Organnizations Huives de Belgique، وتضم اكثر من 30 منظمة ومجموعة يهودية، وتتلخص اهدافها بدعم اسرائيل بشكل غير محدود وكامل، والتواصل مع وسائل الاعلام البلجيكية ومع السياسيين والحكومات المحلية والفيدرالية ومع الاكاديميين البلجيك لتميرر وجهات النظر الاسرائيلية المدافعة عن اسرائيل. كما وتعمل على محاربة العداء للسامية بالوقوف ضد المنظمات اليسارية وخاصة البي دي اس، وتعمل ايضا على تعزيز قوة الجالية اليهودية (AJC Transatlantic Institute).

وهناك عدد من المؤسسات اليهودية اليسارية المناهضة للسياسات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية وتؤيد قيام دولة فلسطينية وتمثلها منظماتان هما منظمة صوت اليهود الاخر واتحاد التقدميين اليهود في بلجيكا، والاخير يقوم بمعرض سنوي حول النكبة يعرض فيه ما تعرض له الشعب الفلسطيني من اضطهاد وتشريد عام 1948.

الاعلان عن تشكيل الحكومة الحالية، في العشرين من سبتمبر عام 2020، اثار تخوفات الجالية اليهودية في بلجيكا منذ اللحظة الاولى للاعلان عنها، وجاءت هذه التخوفات نتيجة مشاركة احزاب معروفة بمناهضتها للسياسات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة كمعارضتها للاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية ومطالباتها المستمرة بمعاينة اسرائيل ومقاطعتها اقتصاديا، فضلا عن مواقفها المتقدمة تجاه القضية الفلسطينية المدافعة عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة جنبا الى جنب مع دولة اسرائيل.

النائب اليهودي ميشيل فريليش، حزب التحالف الفلمنكي الجديد N-VA، استشعر خطورة الاحزاب اليسارية في الحكومة الجديدة في تأثيرها على السياسة الخارجية البلجيكية تجاه دولة اسرائيل وسياساتها في الاراضي الفلسطينية، لكنه في نفس الوقت راهن على الحزب الديمقراطي المسيحي وعلى صوفي ويلمس اليهودية والمرشحة لمنصب وزيرة الخارجية عن الحزب الليبرالي MR في التقليل من تأثير الحكومة على دولة اسرائيل وخاصة فيما يتعلق بفرض عقوبات على اسرائيل (اهرين، 2020).

تعتبر مجموعة اصدقاء اسرائيل البلجيكيون Belgian Friends of Israel من انشط المؤسسات العاملة في بلجيكا والتي تتبنى وجهات نظر الحكومة الاسرائيلية وتدافع عن سياساتها في الاراضي الفلسطينية، ولها صلات قوية مع الاحزاب اليمينية واحزاب يمين الوسط، وتقوم بالتحريض على الاحزاب اليسارية والاشتراكية وتتهمها بمعاداة السامية ومحاولات نزع الشرعية عن دولة اسرائيل. المجموعة هاجمت الوزيرة ميريام كيتير. وزيرة التنمية البلجيكية. لتعيينها البلجيكية كاثرين دي بوك، المتزوجة من فلسطيني ينتهي والده للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ناطقة رسمية باسم الوزيرة كيتير في تموز 2021، وتتهمها المجموعة بارتباطاتها الاسرية بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وتصريحاتها الداعية الى مواصلة القتال مع والد زوجها الناشط في الجبهة الشعبية. وطالبت المجموعة من البرلمان البلجيكي اجراء تحقيق مع ادارة الوزيرة ميريام كيتير حول صرف الاموال العامة البلجيكية لدعم مؤسسات فلسطينية غير حكومية مرتبطة بالارهاب، وتحديدًا مرتبطة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (Lempkowics, 2022).

الوجود الفلسطيني في أوروبا

الجالية الفلسطينية بشكل خاص، والجاليات العربية بشكل عام، ساهمت بشكل كبير في احداث تغيير في الرأي العام المحلي في قارة اوربا عموما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية خلال العقود

الماضية، من خلال التقارب الكبير بين الجاليات الفلسطينية عبر الاتحادات المختلفة وفي مقدمتها الاتحاد العام لطلبة فلسطين مع القوى النقابية والحزبية اليسارية الأوروبية. كما وكان لسيطرة الاتحاد السوفياتي السابق على أوروبا الشرقية وافتتاح مكاتب لمنظمة التحرير في مختلف دول أوروبا الغربية قد ساهمت أيضا في تبني اليسار الأوروبي للقضية الفلسطينية في اجنداته وبرامجه، وعلى رأسها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته الفلسطينية المستقلة.

التراجع الذي يشهده اليسار في أوروبا في السنوات القليلة الماضية وآخرها في انتخابات منتصف العام الماضي 2019 والذي شهد تقدم واضح لليمين واليمين المتطرف الشعبوي في عدد من دول القارة، مثل بلجيكا، بالإضافة الى قيام عدد من الدول الأوروبية مثل ألمانيا بتجريم حركة المقاطعة قد يؤثر على المناخ العام الداعم للقضية الفلسطينية في أوروبا، وهو بلا شك سيكون في صالح اسرائيل وعلى حساب الحقوق الفلسطينية. الامر الذي يدفع بالجاليات الفلسطينية والعربية الى التنبيه لذلك التغيير ولعب دور اكبر في مجتمعات أوروبا في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية وحشد الراي العام الأوروبي لصالح تلك الحقوق من اجل الضغط على الحكومات في القارة للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في الاستقلال وتقرير المصير.

يبلغ عدد افراد الجاليات الفلسطينية في أوروبا ما يقارب 600 ألف فلسطيني (عدد تقديري)، منهم ما يقارب 25 الف في بلجيكا، يتمركز حوالي النصف في ألمانيا والسويد وتوزع البقية على الدول الأوروبية الأخرى. وأمام المتغيرات الديمغرافية في أوروبا التي ارتفعت بعد انقلاب حماس وثورات الربيع العربي، عملت الفصائل والحركات الفلسطينية على إنشاء اتحادات جماهيرية ضمن اطر فصائلية وليس ضمن اطار منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث اصبحت تنتشر ثلاثة اتحادات في أوروبا عابرة لحدود الدول، تدعي كل منها بأنها تمثل الجاليات الفلسطينية، أولها اتحاد الجاليات والمؤسسات الفلسطينية- أوروبا الذي تأسس بالعام 2007 وهو يتبع للجهة الشعبية، والثاني تم تأسيسه في 2010 وهو اتحاد الجاليات والمؤسسات والفعاليات الفلسطينية – أوروبا بعد استلام تيسير خالد دائرة شؤون المغتربين في منظمة التحرير الفلسطينية وتتبع للجهة الديمقراطية، فيما تأسس الاتحاد الثالث عام 2011 تحت اسم الاتحاد العام للجاليات الفلسطينية في أوروبا، الذي يشمل كافة فصائل المنظمة باستثناء الجهتين الشعبية والديمقراطية، بالإضافة الى تجمع " فلسطيني أوروبا" الذي تشرف عليه حركة حماس والاخوان المسلمين (حجير، 2018).

اليسار الفلسطيني، وبشكل خاص الجهة الشعبية لتحرير فلسطين، تحظى بتواجد ملموس في أوروبا عكس فصائل اليسار الأخرى، وما جعلهم متواجدين على الساحة الأوروبية هو التصاقهم الوثيق بالأحزاب والنقابات اليسارية المختلفة كالأحزاب الاشتراكية وأحزاب العمال الأوروبية.

فيما تحظى حركة حماس بحاضنة قوية في أوروبا تتمثل بالجاليات العربية، وخاصة المغاربية، التي تملك قوة اقتصادية وسياسية في أوروبا من خلال شركات واستثمارات لتلك الجاليات، وقوة سياسية مؤثرة في دول عدة في أوروبا من خلال برلمانيين ووزراء ورؤساء بلديات كثر، وهو ما اعطى الحركة حيزا

كبيرا للعمل تحت غطاء هذه الجاليات او العمل مباشرة بدعم منها، ناهيك عن الاستثمارات الضخمة التي تقوم بها الحركة في بريطانيا وتركيا وترتبط بعدة دول اوروبية مثل المانيا وبلجيكا (عبد الحميد، 2021).

أما حركة فتح، فان رؤية الأخ روجي فتوح، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، رئيس دائرة شؤون المغتربين في منظمة التحرير الفلسطينية، التي اطلقها عند تسلمه دائرة شؤون المغتربين وكانت بعنوان "رؤية بشأن عمل دائرة المغتربين" حملت توجهات جديدة لتنظيم العلاقة مع الجاليات الفلسطينية في دول المهجر والشتات في إطار منظمة التحرير، أهمها عدم التدخل في شؤون الجاليات واقتصار عمل الدائرة على مراقبة عمل الجاليات من النواحي الوطنية والقانونية في اطار الالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية. ونوه فتوح في رؤيته الى أن الجاليات هي عمل وطني شعبي، وليست حالة تنظيمية أو ساحة للتنافس بين القوى والأحزاب والفصائل الفلسطينية، وانه من الضروري إعادها عن الاستقطاب والتحريض والتنافس والتجاذبات والصراعات التنظيمية والمشكلات الداخلية سواء بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية أو مع القوى والتيارات الإسلامية (فتوح، 2020).

الخاتمة

من خلال السردية التاريخية للمواقف البلجيكية، سواء الرسمية او الشعبية، تتضح الحالة التي عاشتها وتعيشها بلجيكا هذه الايام، وهي حالة غير مسبوقه، تتمثل في حجم التأييد والتعاطف مع القضية الفلسطينية. ويمكن من خلال هذه الحالة الضغط باتجاه تنفيذ البند الخاص بفلسطين الوارد في اتفاقية الائتلاف الحكومي الذي عرف باتفاق فيفالدي، الذي تضمن احتمالية الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الوقت المناسب، وان الان هو الوقت المناسب لهذا الاعتراف، وذلك عبر الضغط على الحكومة البلجيكية والمطالبة بتنفيذ توصيات البرلمان المحلية والبرلمان الفيدرالي خاصة مسألة الاعتراف بدولة فلسطين ومعاقبة اسرائيل. كما ان الساحات في معظم انحاء المدن البلجيكية شهدت تعاطفا كبيرا مع فلسطين وتنديدا بالاحتلال، ولا شك انه مع مزيد من الضغط سوف ترضخ الحكومة على الاعتراف، خاصة وان اكبر ثلاث جامعات بلجيكية دعت لذلك ولأول مرة.

ومما لا شك فيه أن الدور الرئيسي المنوط بالجاليات الفلسطينية في اوروبا عموما، وفي بلجيكا على وجه الخصوص، هو الانخراط في العمل الوطني الشعبي واختيار شخصيات لديها القدرة فكريا ولغويا. لذا من المهم التركيز على فلسطيني بلجيكا الحاملين لجنسيته ويتقنون لغاتها الفرنسية والفلامانية، وادماجهم في مؤسسات الجالية كي يقوموا بالدور الاكبر في التواصل مع مؤسسات الدولة الرسمية ومع الاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني للمطالبة باعتراف بلجيكا بالدولة الفلسطينية وشرح قضية فلسطين من زاوية حقوق الإنسان والحق في الحرية وتقرير المصير، ووفقاً للقوانين وقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، تلك الزاوية التي

يفهمها ويتعاطى معها الانسان الاوروبي، فيكونون عامل اسناد وضغط للسلطة الفلسطينية تستخدمها ممثلية فلسطين في الضغط الشعبي على الحكومة بالتوازي مع الضغط الدبلوماسي.

ولا يمكن تجاهل التأثير اليهودي في بلجيكا في معارضة هذا التوجه على الرغم من قلة عدد افراد الجالية اليهودية، فهي ذات تاثير قوي في الراي العام البلجيكي من خلال سيطرتها على وسائل اعلامية مختلفة وتواصلها الدائم مع وسائل الاعلام البلجيكية ومع السياسيين والحكومات المحلية والفيدرالية ومع الاكاديميين البلجيك لتمير وجهات النظر الاسرائيلية المدافعة عن اسرائيل. ويمكن تحييد هذا النشاط عبر استغلال القوى اليسارية البلجيكية والقوى التقدمية اليهودية البلجيكية، بالمطالبة ببسط حقوق الانسان والقانون الانساني الدولي، وفي مقدمتها الحق في الحرية وفي تقرير المصير العالمي لحقوق الانسان والقانون الانساني الدولي، وفي مقدمتها الاعتراف بالحقوق الفلسطينية التي كفلها الاعلان وقيام دولة فلسطينية تعيش بأمن وسلام الى جوار دولة اسرائيل.

ومن المهم ايضا التركيز على حركة التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني "البي دي اس" وتوجيه المثقفين والجامعيين من حملة الجنسيات الاوروبية من أبناء الجالية للانخراط فيها والمشاركة في انشطتها وحملاتها، والابتعاد عن الصراعات الفصائلية والتركيز على المجالات الثقافية والاجتماعية والإعلامية، لتكون اداة اسناد وضغط في أن واحد.

وعلى القيادة الفلسطينية توجيه وزارة الخارجية الفلسطينية لتكثيف جهودها بالعمل من خلال ممثليها في بروكسل والجالية الفلسطينية في بلجيكا بالتنسيق الكامل مع الاحزاب والمؤسسات الداعمة للقضية الفلسطينية من اجل اجبار الحكومة البلجيكية على الاعتراف بدولة فلسطين. وعلى القيادة الفلسطينية ايضا ان تأخذ بالحسبان ان بلجيكا رغم صغر مساحتها، الا انها مركز مؤسسات الاتحاد الاوروبي والبرلمان الاوروبي وفيها سبع حكومات واربعة برلمانات، وهو ما يتطلب مراجعة سريعة تهدف الى العمل على توحيد الوجود الفلسطيني الرسمي والشعبي في بلجيكا ضمن خلية واحدة تركز جهودها وعملها في انتزاع الاعتراف البلجيكي بدولة فلسطين خلال العامين القادمين.

كما ويجب على القيادة الفلسطينية العمل على فصل بلجيكا عن الاتحاد الاوروبي دبلوماسيا، وتعيين ممثلين اثنين للسلطة الفلسطينية احدهما في بروكسل، هو موجود حاليا، وآخر لدى الاتحاد الاوروبي، فلا يعقل ان يكون هناك فصل ما بين فرنسا واليونيسكو ولا يتم الفصل بين بلجيكا والاتحاد الاوروبي الداعم الاكبر للسلطة الفلسطينية ماليا وسياسيا، وهذا ما يستوجب وجود سفيرين منفصلين في المهام ومرتبطين بالتنسيق والمشاورات على غرار دول كثيرة في مقدمتها اسرائيل ودول عربية مثل السعودية ومصر.

ومن الجانب القانوني، من الضروري ايضا التواصل مع اللجنة الحقوقية المركزية في بلجيكا التي تعرف باسم (لجنة تي) والتي تضم اكبر المؤسسات التي تعمل في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان في بلجيكا، وكان لها دور في فرض قوانين لحماية حقوق الانسان في بلجيكا ابان اشتداد ازمة مكافحة

الارهاب في عام 2005، اذ ان اللجنة يمكن لها ان تمارس ضغوطا قانونية على الحكومة لتنفيذ التزاماتها بما يتعلق بالقضية الفلسطينية من ناحية قانونية، وتتالف اللجنة من المؤسسات التالية:

The Federation of Lawyers for Democracy,
the International Observatory of Prisons (Belgian Section) (OIP),
the Dutch and French sections of the League for human rights,
the National Coordinator for Peace and Democracy Action (CNAPD),
the Solidarity Collective against Exclusion (CSCE) and
Brussels-Secular. (Committee T, 2018)

يبقى الدور المهم والغائب في الساحة الذي يجب تفعيله، ويتمثل بدور مفوضية العلاقات الدولية والاقاليم الخارجية في حركة فتح التي لم تعمل على فتح علاقات مع الاحزاب البلجيكية، وخاصة اليسارية والاشتراكية، وتركت المجال مفتوحا امام اليسار الفلسطيني الذي يفرض على تلك الاحزاب والمؤسسات وجهة نظره، لذا يجب العمل على تنشيط مفوضيات العلاقات الدولية والاقاليم الخارجية في اوروبا عموما وفي بلجيكا على وجه التحديد.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

اهرين، رفائيل (2020، أكتوبر 1). الحكومة البلجيكية الجديدة في مسار تصادمي مع إسرائيل، بحسب يهود محليين. تايمز اوف اسرائيل. استرجعت من:

<https://ar.timesofisrael.com/%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%83%d9%88%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%84%d8%ac%d9%8a%d9%83%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%b3%d8%a7%d8%b1-%d8%aa%d8%b5%d8%a7>

بلعاوي، حسان (2019، ابريل). موقف الاحزاب البلجيكية الناطقة باللغة الفرنسية بالنسبة

لفلسطين. المدار. استرجعت من: <https://www.almadar.be/archives/66823>

حجير، صبري (2018، ديسمبر 12). الجاليات الفلسطينية في أوروبا .. مقدمات وتقديرات. دنيا الوطن. استرجعت من:

<http://alwatanvoice.com> الجاليات الفلسطينية في أوروبا - مقدمات وتقديرات

صدى الاعلام (2020، يونيو 29). اللجنة التنسيقية الأوروبية "تدعو لإعادة النظر في اتفاقية

الشراكة مع إسرائيل في حال تنفيذ قرار الضم. استرجعت من

<https://www.sadaa.ps/218177.html>

عبد الحميد، أشرف (2021، نوفمبر 20). 3 أسماء وعدة أذرع .. تفاصيل عن صناديق أموال حماس

في بريطانيا وأوروبا. العربية نت. استرجعت من <https://ara.tv/8raw4>

فتوح، روي (2020، فبراير 18). رؤية بشأن عمل دائرة المعتريين. الصفحة الرسمية على الفيسبوك.

استرجعت من <https://m.facebook.com/292460240800738/posts/2791363220910415>

وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا (2021، مايو 10). الحزب الاشتراكي في البرلمان الفيدرالي

البلجيكي يطالب بقائمة عقوبات اقتصادية بحق اسرائيل. استرجعت من

<https://www.wafa.ps/Pages/Details/23305>

وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا (2021، مايو 11). الصداقة البلجيكية الفلسطينية تدعو

الى تحرك عاجل لضمان الحماية لشعبنا. استرجعت من

<https://www.wafa.ps/Pages/Details/23369>

ثانياً: المراجع الاجنبية:

Gouvernement Belge (2020, September 30). Accord de gouvernement.

https://www.belgium.be/sites/default/files/Accord_de_gouvernement_2020.pdf

Ahren, Raphael (2020, June 22). Belgian parliament calls for sanctions against Israel if annexation goes ahead. <https://www.timesofisrael.com/belgian-parliament-calls-for-sanctions-against-israel-if-annexation-goes-ahead/>

AJC Transatlantic Institute. Coordinating Committee of Jewish Organizations in Belgium (CCOJB). <https://transatlanticinstitute.org/tags/coordinating-committee-jewish-organizations-belgium-ccojb>

11.11.11. (2021, November 23). 11.11.11 verwelkomt 'differentiatie' maatregelen tegen Israelische nederzettingen. <https://11.be/verhalen/111111-verwelkomt-differentiatie-maatregelen-tegen-israelische-nederzettingen>

Chini, Maïthé. (2020, September 25). The Basic of Belgium's Government Formation. The Brussels Times. <https://www.brusselstimes.com/131143/the-basics-of-belgiums-government-formation>

Committee T (2018). Counter-Terrorism Measures in Belgium. <https://www.liguedh.be/wp-content/uploads/2018/11/Counter-terrorism-measures-in-Belgium-A-short-assessment-of-the-situation.pdf>

Defosse, Guillaume (2021, May 12). QAG : Palestine - Israël, il est temps de prendre des sanctions. contre ce régime d'oppression. https://fb.watch/do8a_mUBBN/

D'Haese, Jose (2021, May 12). Al mijn steun en solidariteit aan de strijd van het Palestijnse volk.

<https://www.facebook.com/100044407207173/posts/312720020218236/?d=n>

Gent University (2021, May 18). Statement in Solidarity with the Palestinian People. <https://www.ugent.be/ps/conflict-ontwikkeling/en/news-events/news/statement-in-solidarity-with-the-palestinian-people>

KU Leuven (2021, May 27). Statement for Palestine by KU Leuven Staff and Student. Interculturalism, Migration and Minorities Research Centre. <https://soc.kuleuven.be/immrc/news/statement-for-palestine-by-ku-leuven-staff-and-students>

Lempkowitz, Yossi (2022, January 11). Advocacy group calls on Belgian minister to stop funding terror-linked NGO's, follow example of the Netherlands. European Jewish Press EJP. <https://ejpress.org/advocacy-group-calls-on-belgian-minister-to-stop-funding-terror-linked-ngos-follow-example-of-the-netherlands/?>

Moutquin, Simon (2020, September 30). la Palestine dans l'accord Vivaldi. <https://www.facebook.com/690988156/posts/10157640842173157/?d=n>

Parlement Bruxellois (2021, May 28). Resolution A- 376/4 – 2020/2021.

Visit Flanders. Jewish Heritage in Flanders.

<https://www.visitflanders.com/en/themes/red-star-line/jewish-heritage-in-flanders/>

Vlaams Parlement (2018, January 11). ingediend op 1440 (2017-2018) – Nr.1.

Université Libre de Bruxelles (2021, May 19). Statement of solidarity with the people of

Palestine. <https://rhea.research.vub.be/nl/statement-of-solidarity-with-the-people-of-palestine>

Wikipedia. Demographics of Belgium.

https://en.wikipedia.org/wiki/Demographics_of_Belgium

Wilmes, Sophie (2021, May 20). Plenary Meeting on Thursday on 20 May 2021: Verbal questions. The Official Website. [https://wilmes.belgium.be/en/plenary-meeting-](https://wilmes.belgium.be/en/plenary-meeting-thursday-20-may-2021-verbal-questions)

[thursday-20-may-2021-verbal-questions](https://wilmes.belgium.be/en/plenary-meeting-thursday-20-may-2021-verbal-questions)